IRAQI Academic Scientific Journals

Sumer Journal of Legal Science
مجلة سومر للعلوم القانونية
P.ISSN: -3081-1082
https://sjls.edu.iq/index.php/su/ar/index

Vol. (1), No. (2) June 2026
Pages 592-619

المجلد (١) العدد (٢) حزيران ٢٠٢٦
الصفحة ٥٩٢-٦١٩

Public-Private Partnerships and Their Impact on the Budget According to Instruction No. 1 of 2024

Dr. Mohammed Numan Attallah,
College of Law - University of Anbar

Abstract:

This study addresses the topic of Public-Private Partnership (PPP) and its impact on the general budget in Iraq in light of Instruction No. (1) of 2024, as one of the modern approaches adopted by states to achieve economic development and reduce pressure on public finances. The research focused on clarifying the legal framework governing public-private partnerships by explaining their concept, objectives, and contractual mechanisms between the two sectors, as well as identifying their financial impact on the general budget in terms of reducing capital expenditures and increasing government revenues.

The study also examined the main challenges facing the implementation of PPPs in Iraq, including financial risks, legal complexities, the weakness of the regulatory environment, and the resulting impact on the financial sustainability of the general budget. The research concluded that public-private partnerships can contribute to improving infrastructure, attracting investments, and enhancing the efficiency of public services, provided that there is a clear legal framework and effective oversight mechanisms to ensure transparency and proper management of public resources. The study further recommended strengthening the legislative and institutional environment, improving risk management, and supporting transparency and accountability in order to ensure the success of partnership projects and achieve sustainable development goals.

Keywords: General Budget - Administrative Contracts - Financial Risks

https://doi.org/10.66734/jaz9gm04

1: Email Moh.noaman@uoanbar.edu.iq
2 : Email:

Submitted: 15 -5-2026
Accepted: 1-6-2026
Published:2-6-2026

Authors: 2026, College of Law - Sumer University. This is an open- access article under the CC BY 4.0 (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/deed.ar)

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأثرها على الموازنة العامة في العراق (دراسة في ضوء تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٢٤)

م. د محمد نعمان عطا الله
كلية القانون- جامعة الأنبار

الملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) وأثرها على الموازنة العامة في العراق في ضوء تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٢٤، بوصفها إحدى الوسائل الحديثة التي تعتمدها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية وتقليل الضغوط على المالية العامة، وقد ركز البحث على توضيح التنظيم القانوني للشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال توضيح مفهومها وأهدافها وآليات التعاقد بين القطاعين فضلاً عن بيان أثرها المالي على الموازنة العامة من حيث تقليل النفقات الرأسمالية وزيادة الإيرادات الحكومية.

كما تناول البحث أبرز التحديات التي تواجه تطبيق الشراكة في العراق ومنها المخاطر المالية والتعقيدات القانونية وضعف البيئة التنظيمية وتأثير ذلك في الاستدامة المالية للموازنة العامة، وتوصل البحث إلى أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تسهم في تحسين البنية التحتية وجذب الاستثمارات وتعزيز كفاءة الخدمات العامة شريطة وجود إطار قانوني واضح وآليات رقابية فعالة تضمن الشفافية وحسن إدارة الموارد العامة، كما أوصى البحث بضرورة تعزيز البيئة التشريعية والمؤسساتية وتحسين إدارة المخاطر ودعم الشفافية والمساءلة لضمان نجاح مشاريع الشراكة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة– العقود الادارية – المخاطر المالية.

المقدمة

أولاً/ التعريف بموضوع البحث:-

تواجه الدول الحديثة تحديات اقتصادية ومالية متزايدة تتطلب البحث عن وسائل جديدة لتمويل المشاريع العامة وتحسين كفاءة الخدمات الحكومية، لذلك برزت الشراكة بين القطاعين العام والخاص كإحدى الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة وتقليل الأعباء المالية الواقعة على عاتق الدولة، وتقوم هذه الشراكة على التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص في تنفيذ المشاريع العامة وتمويلها وتشغيلها وفق أسس قانونية وتنظيمية محددة.

وفي العراق اكتسبت الشراكة بين القطاعين أهمية متزايدة في ظل الحاجة إلى تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة، خاصة مع محدودية الموارد المالية وتقلب الإيرادات النفطية وقد جاءت تعليمات

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

رقم (١) لسنة ٢٠٢٤ لتنظيم هذه الشراكات ووضع إطار قانوني يحدد آليات التعاقد وتوزيع المخاطر والمسؤوليات بين الطرفين.

ومن هنا تأتي أهمية دراسة أثر الشراكة بين القطاعين العام والخاص على الموازنة العامة من خلال بيان دورها في تقليل النفقات الحكومية وزيادة الإيرادات فضلاً عن التحديات القانونية والمالية التي قد تواجه تطبيقها في العراق.

تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) أداة استراتيجية لتعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين كفاءة الخدمات العامة في العراق وقد صدرت تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٢٤ لتنظيم هذا النوع من الشراكات، ويهدف هذا البحث إلى دراسة أثر الشراكة بين القطاعين العام والخاص على الموازنة العامة في العراق في ضوء أحكام هذه التعليمات.

ثانياً/ أهمية البحث: –

تتمثل أهمية البحث في بيان الدور الذي تؤديه الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دعم الاقتصاد العراقي وتحسين إدارة الموارد المالية للدولة، فضلاً عن أثرها في تخفيف الضغط على الموازنة العامة من خلال إشراك القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ المشاريع العامة، كما تبرز أهمية البحث في تسليط الضوء على تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٢٤ باعتبارها إطاراً قانونياً حديثاً لتنظيم الشراكة وتحديد آلياتها وآثارها المالية والإدارية.

ثالثاً/ مشكلة البحث

تتمثل إشكالية البحث في مدى فاعلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٢٤ في دعم الموازنة العامة في العراق وتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والاستدامة المالية، فضلًا عن بيان مدى كفاية الإطار القانوني المنظم لهذه الشراكة في مواجهة التحديات المالية والقانونية المرتبطة بها.

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات، أهمها:

١. ما المقصود بالشراكة بين القطاعين العام والخاص وما أهدافها؟

٢. ما أثر الشراكة بين القطاعين العام والخاص على الموازنة العامة؟

٣. ما أبرز التحديات القانونية والمالية التي تواجه تطبيق الشراكة في العراق؟

رابعاً/نطاق البحث

يقتصر هذا البحث على دراسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق وفق تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٢٤ وبيان أثرها على الموازنة العامة من حيث تقليل النفقات وزيادة الإيرادات مع التركيز على الجوانب القانونية والمالية والتحديات التي تواجه تطبيق هذه الشراكة.

خامساً/ منهجية البحث

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي من خلال دراسة النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص ولاسيما تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٢٤ وتحليل آثارها على الموازنة العامة في العراق، كما اعتمد البحث على المنهج المقارن في بعض المواضع من خلال الاستعانة ببعض التجارب والتشريعات المقارنة مثل التجربة الفرنسية والبريطانية والماليزية والإماراتية لبيان مدى إمكانية الاستفادة منها في تطوير تجربة الشراكة في العراق.

سادساً/ خطة البحث

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية وعلى النحو الآتي:

المبحث الأول: الإطار القانوني للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

المبحث الثاني: أثر الشراكة بين القطاعين العام والخاص على الموازنة العامة.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين في العراق وتأثيرها على الموازنة العامة.

المبحث الأول

الإطار القانوني للشراكة بين القطاعين العام والخاص

تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص أداة فعالة لتعزيز التنمية وتقليل الأعباء على الموازنة العامة ومع ذلك يجب وضع أطر قانونية وإدارية واضحة، كما هو محدد في تعليمات رقم ١ لعام ٢٠٢٤ لضمان نجاح هذه الشراكة وتحقيق الفوائد المرجوة[١].

حيث واجه العراق في ظل التحديات الاقتصادية والمالية تحديات كبيرة فقد أصبحت الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP - Public-Private Partnership) إحدى الأدوات الأساسية لتعزيز التنمية المستدامة وتحسين كفاءة المشاريع الحكومية وتهدف هذه الشراكة إلى تقليل الأعباء المالية على الدولة وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الاستفادة من خبرات وإمكانيات القطاع الخاص[٢].

ومن خلال هذا المبحث سنبحث أهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق ودورها في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك عبر مطلبين يتناول المطلب الأول ماهية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بينما تكلمن في المطلب الثاني بيان شروط وآليات التعاقد فيها.

المطلب الاول

ماهية الشراكة بين القطاعين العام والخاص

أولاً: التطور التاريخي للشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق.

مرّت العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص في العراق بمراحل متعددة اتسمت بالتذبذب وعدم الاستقرار نتيجة التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدها العراق خلال العقود الماضية فقد بدأت ملامح التوسع في

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

دور الدولة الاقتصادي بعد قرارات التأميم التي صدرت سنة ١٩٦٤، والتي أدت إلى سيطرة القطاع العام على معظم الأنشطة الاقتصادية الأمر الذي انعكس سلباً على دور القطاع الخاص وأضعف مساهمته في الاستثمار والتنمية الاقتصادية ولاسيما في المشاريع المتوسطة والكبيرة.

وفي إطار تنظيم العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص ظهر مفهوم القطاع المختلط بوصفه صورة أولية لفكرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص حيث صدر قانون رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦٤ الذي عرف شركات القطاع المختلط بأنها الشركات التي تسهم الدولة فيها بنسبة (٥١٪) من رأس مال الشركة ثم جاء قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ ليجيز تأسيس شركات مساهمة مختلطة تسهم فيها الدولة عن طريق إحدى تشكيلاتها أو أكثر بنسبة لا تقل عن (٢٥٪) من رأس مال الشركة.

كما نص قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ ولاسيما المادة (١٥) منه على منح الشركة العامة حق المشاركة مع الشركات والمؤسسات العربية والأجنبية لتنفيذ أعمال ذات صلة بأهداف الشركة داخل العراق وهو ما فتح المجال للدخول في شراكات مع الجهات الأجنبية إلا أن القانون لم يمنح ذات المرونة في الشراكة مع القطاع الخاص العراقي الأمر الذي يعكس محدودية التوجه التشريعي آنذاك نحو إشراك القطاع الخاص الوطني في عملية التنمية الاقتصادية.

ومع التحولات الاقتصادية التي شهدها العراق بعد سنة ٢٠٠٣ بدأت التوجهات الحكومية تتجه نحو تعزيز دور القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار حيث أكدت استراتيجيات التنمية الوطنية للأعوام (٢٠٠٥–٢٠٠٧) و(٢٠١٠–٢٠١٤) وكذلك رؤية التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فضلًا عن وثيقة العهد الدولي مع العراق لسنة ٢٠٠٧ أهمية تفعيل دور القطاع الخاص[٣]، وتهيئة البيئة المناسبة لإقامة شراكات حقيقية بينه وبين القطاع العام تقوم على أساس تقاسم المخاطر وتحقيق الكفاءة الاقتصادية في إدارة المشاريع العامة[٤].

ثانياً: مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص

حظيت الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) باهتمام واسع في التشريعات المقارنة والفقه القانوني باعتبارها وسيلة حديثة لتطوير المرافق العامة وتمويل المشاريع الكبرى وتحسين جودة الخدمات العامة وقد سعى كل من المشرع والفقه إلى وضع تعريف دقيق لهذا النوع من العقود نظراً لما يتميز به من تداخل بين المصلحة العامة والخبرة الاستثمارية للقطاع الخاص.

ففي التشريع الفرنسي نظم المشرع الفرنسي عقود الشراكة ضمن الأمر رقم ٢٠١٨–١٠٧٤ المتعلق بقانون الطلب العمومي حيث اعتبر عقد الشراكة من العقود العامة التي تعهد بموجبها الجهة الإدارية إلى المتعاقد من القطاع الخاص أو مجموعة من المتعاملين بتنفيذ مهام متكاملة تشمل إنشاء أو تحويل أو تجديد أو صيانة أو تفكيك المنشآت والتجهيزات المرتبطة بالمرفق العام مع توفير التمويل الكلي أو الجزئي للمشروع مقابل تولي المتعامل إدارة وتنفيذ العملية محل التعاقد[٥].

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

أما المفوضية الأوروبية فقد تناولت مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الكتاب الأخضر الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٠٤/٣٠، ووصفتها بأنها أسلوب تعاوني يجمع بين السلطات العامة والقطاع الخاص بهدف تمويل وإنشاء وتطوير وإدارة وصيانة البنى التحتية والمرافق العامة بما يحقق الكفاءة الاقتصادية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة(٦).

وعلى الصعيد الفقهي عرف الفقيه Franz الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأنها تعاون منظم بين الجهات العامة والخاصة يهدف إلى تحقيق منافع مشتركة استناداً إلى إطار تعاقدي موحد مع التركيز على البعد التنموي طويل الأمد الذي يقتضي تحقيق قدر من التوازن بين المصالح المختلفة للأطراف المتعاقدة(٧).

ويرى الباحث أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تمثل إطاراً تعاقدياً للتعاون بين الدولة والقطاع الخاص في تمويل المشاريع العامة أو إنشائها أو إدارتها وتشغيلها على أساس تقاسم المخاطر والمسؤوليات والعوائد بما يحقق المصلحة العامة والكفاءة الاقتصادية.

ويمكن أن تتخذ هذه الشراكة بين القطاعين العام والخاص عدة أشكال(٨)، مثل:

١. التمويل المشترك للمشاريع الكبرى.
٢. الإدارة والتشغيل للخدمات العامة من قبل القطاع الخاص.
٣. تطوير البنية التحتية في مجالات مثل الطاقة والنقل والصحة (٩).

وتهدف الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق الى:

1. **تقليل النفقات العامة**

• العراق يواجه تحديات مالية مرتبطة بتمويل المشاريع الكبرى خاصة مع انخفاض أسعار النفط في بعض الفترات.

• تتيح الشراكة للقطاع الخاص المساهمة في تمويل المشاريع مما يقلل الضغط على الموازنة العامة للدولة.

2. **تحسين جودة الخدمات العامة**

• يساعد القطاع الخاص في تحسين كفاءة الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والنقل والطاقة بفضل تبنيه تقنيات حديثة ونظم إدارية متطورة.

• تقلل هذه الشراكة من البيروقراطية الحكومية مما يؤدي إلى تحسين سرعة تنفيذ المشاريع.

3. جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية

• توفر الشراكة بيئة استثمارية جذابة للقطاع الخاص مما يسهم في تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في العراق.

• يؤدي ذلك إلى خلق فرص عمل جديدة وتحفيز النمو الاقتصادي.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

4. تقليل الفساد وتحسين الشفافية[١٠].

• من خلال الشراكة يتم اعتماد معايير دولية في تنفيذ المشاريع مما يقلل من احتمالات الفساد وسوء الإدارة.

• زيادة المساءلة والشفافية حيث يلتزم القطاع الخاص بتحقيق معايير الأداء المحددة في العقود.

5. تنمية البنية التحتية وتحسين الاقتصاد

• العراق بحاجة إلى مشاريع ضخمة في البنية التحتية (الطرق، الكهرباء، المياه، النقل)، والشراكة تساعد على تنفيذ هذه المشاريع بكفاءة أعلى.

• يؤدي تطوير البنية التحتية إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاجية.

6. تعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا[١١].

• يساعد دخول القطاع الخاص في تقديم حلول مبتكرة وتقنيات حديثة مما يعزز من كفاءة تشغيل المشاريع العامة.

• يساهم في نقل المعرفة والخبرات إلى الكوادر العراقية في مختلف القطاعات.

7. خلق فرص عمل وتحفيز التنمية البشرية

• تسهم المشاريع المشتركة في خلق فرص عمل جديدة في مختلف القطاعات مما يساعد في تقليل معدلات البطالة وكما توفر هذه الشراكة فرص تدريب وتطوير للكوادر العراقية مما يعزز مهاراتهم المهنية[١٢].

المطلب الثاني

شروط واليات التعاقد بين القطاعين العام والخاص

التعاقد بين القطاعين العام والخاص في العراق يتم وفق مجموعة من الشروط والآليات التي تهدف إلى تنظيم التعاون بين القطاعين وتعزيز الشراكات الاستراتيجية التي تساهم في التنمية المستدامة، ويتم تنظيم هذا التعاقد وفقاً لأطر قانونية وتعليمات محددة أبرزها تعليمات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي أصدرتها الحكومة العراقية.

وتخضع عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق إلى مجموعة من الأسس القانونية والشروط والإجراءات التي تنظم عملية التعاقد وتحدد حقوق والتزامات أطرافه ومن أبرزها ما يأتي:

1-الأسس القانونية

• قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، الذي أتاح الاستثمار في عدد من المشروعات والقطاعات الاقتصادية وأسهم في تعزيز مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي[١٣].

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

- تعليمات رقم ١ لسنة ٢٠٢٤: توفر هذه التعليمات الإطار التفصيلي لتنظيم الشراكات بين القطاعين والتي تركز على معايير وأسس التعاقد.[١٤]

2-الشروط الأساسية للتعاقد

- التوافق مع استراتيجية الدولة: يجب أن يكون المشروع متماشياً مع خطة الدولة التنموية وأولويات الحكومة.
- الشفافية والعدالة: يجب أن يتم التعاقد بشفافية وعدالة مع التأكد من وجود المنافسة العادلة بين الشركات.
- موافقة الجهات المختصة: يجب أن يحصل التعاقد على موافقة الجهات الحكومية المعنية، مثل الوزارات والهيئات الحكومية ذات الصلة.
- وضوح شروط التعاقد: يجب تحديد كافة تفاصيل التعاقد بوضوح مثل المدة والمقابل المالي وآلية توزيع المخاطر[١٥].

3-آلية التعاقد

- إعداد دراسات الجدوى: يجب إجراء دراسة جدوى اقتصادية وفنية للمشاريع بحيث تكون مبنية على أسس واقعية وقابلة للتنفيذ.
- المناقصات العامة: يتم تنظيم مناقصات عامة لشركات القطاع الخاص لتقديم عروضها لتنفيذ المشاريع وهذه المناقصات تتم وفقاً للمعايير القانونية.
- العقود المبرمة: يتم التعاقد بين القطاعين بناءً على شروط محددة حيث يمكن أن تشمل العقود شراكات بناء وتشغيل ونقل (BOT) ، أو عقود لتشغيل المشاريع لصالح الدولة[١٦].

4- تقاسم المخاطر

- المخاطر المالية: يتم تقاسم المخاطر المالية بين القطاعين بحيث يلتزم القطاع الخاص بتوفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروع.
- المخاطر التشغيلية: يتم تحديد من يتحمل مسؤولية تشغيل المشروع والصيانة مع تحديد حقوق وواجبات كلا الطرفين.
- المخاطر القانونية: يجب معالجة المخاطر المتعلقة بالتشريعات والقوانين في العراق مثل التغييرات في القوانين أو اللوائح التي قد تؤثر على المشروع.

5-الرقابة والإشراف

- مراقبة الأداء: يتم وضع آليات للمراقبة لضمان التزام القطاع الخاص بشروط العقد وضمان تنفيذ المشروع حسب الجدول الزمني المتفق عليه.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

- تقارير دورية: يجب على القطاع الخاص تقديم تقارير دورية عن سير المشروع، تشمل الأرقام المالية والفنية.

٦- مدة العقد وآلية نقل الملكية

- مدة العقد: عادةً ما تكون مدة التعاقد طويلة الأجل (مثل ١٠-٢٠ سنة) يتم من خلالها تشغيل المشروع بشكل مشترك بين القطاعين.
- نقل الملكية: في بعض الحالات يتم الاتفاق على نقل ملكية المشروع إلى القطاع العام بعد انتهاء المدة المتفق عليها.

٧- المقابل المالي

- التمويل الذاتي: في بعض الحالات يتحمل القطاع الخاص تكلفة تنفيذ المشروع بينما تقوم الدولة بدفع المقابل المالي على أساس الإنجاز والتسليم.
- آلية الدفع: قد تشمل دفع الدولة مقابل الخدمات المقدمة على أساس مرحلي أو الدفع عند الإنجاز النهائي(١٧).

٨- الشفافية والتقارير

- إجراءات الإفصاح: يجب أن يتم تبادل المعلومات بين القطاعين بشكل شفاف بحيث تكون البيانات المالية والفنية للمشاريع متاحة لأغراض المراجعة والرقابة.
- التدقيق والمراجعة: يجب أن تتم مراجعة الحسابات المالية والتدقيق في تنفيذ المشروع بانتظام لضمان الالتزام بالمعايير المتفق عليها.(١٨)

٩- الآليات القانونية لحل النزاعات

- حل النزاعات: تخضع المنازعات الناشئة عن عقود الشراكة لولاية القضاء العراقي كما يجوز تسويتها بالطرق الودية أو عن طريق التحكيم بعد استحصال موافقة مجلس الوزراء وفقاً لما نصت عليه تعليمات الاستثمار والشراكة بين الجهات الممولة مركزياً والقطاع الخاص رقم (١) لسنة ٢٠٢٤(١٩).

١٠- الامتثال للقوانين المحلية والدولية

- القوانين العراقية: يجب أن تلتزم جميع الأطراف بالتشريعات والقوانين العراقية المعمول بها.
- التزامات القطاع الخاص: قد يتعين على الشركات الخاصة الامتثال لمعايير بيئية وصحية وأمنية دولية في تنفيذ المشاريع(٢٠).

ومن خلال ما تقدم يتضح أن تعليمات الاستثمار والشراكة بين الجهات الممولة مركزياً والقطاع الخاص رقم (١) لسنة ٢٠٢٤ قد أسهمت في تنظيم عدد من الجوانب القانونية والإجرائية لعقود الشراكة، من خلال

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

تحديد أسس التعاقد وآليات اختيار الشريك الخاص ووسائل الرقابة وتسوية المنازعات فضلاً عن الإشارة إلى آلية تقاسم المخاطر بين أطراف الشراكة بما يسهم في تحقيق التوازن بين متطلبات الاستثمار وحماية المصلحة العامة[٢١].

المبحث الثاني

أثر الشراكة بين القطاع العام والخاص على الموازنة العامة

تُعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) من الأدوات الحديثة التي تعتمدها الدول لتخفيف الأعباء المالية عن الحكومات وتعزيز كفاءة تنفيذ المشاريع التنموية وتحسين مستوى الخدمات العامة فضلاً عن دورها في جذب الاستثمارات وتطوير البنية التحتية وقد اتجه المشرع العراقي إلى تبني هذا الأسلوب بوصفه وسيلة للإسهام في تقليل النفقات العامة وتعزيز الإيرادات الحكومية ودعم الاستدامة المالية للدولة[٢٢]، وفي ضوء ما تقدم يتناول هذا المبحث إلى بيان أثر الشراكة بين القطاعين العام والخاص على الموازنة العامة من خلال دراسة دورها في تقليل الأعباء المالية وزيادة الإيرادات وتحسين كفاءة الإنفاق العام فضلاً عن بيان أبرز التحديات التي قد تواجه تطبيقها وانعكاساتها على المالية العامة.

المطلب الاول

تقليل الأعباء المالية على الموازنة العامة

تُعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) من أبرز الأساليب التي اعتمدتها العديد من الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة دون تحميل الموازنة العامة أعباءً مالية كبيرة إذ تمثل وسيلة فعالة لتقليل النفقات الحكومية من خلال مساهمة القطاع الخاص في تمويل المشاريع العامة وتنفيذها وتشغيلها الأمر الذي يسهم في تخفيف الضغط على الموازنة العامة ولاسيما في الدول التي تعاني من عجز مالي أو تقلبات في الإيرادات العامة مثل العراق[٢٣].

ويتناول هذا المطلب دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تقليل الأعباء المالية على الموازنة العامة للدولة مع تسليط الضوء على آليات تنفيذ هذه الشراكات والفوائد المالية المترتبة عليها.

وهنالك عدة أنواع الشراكة بين القطاعين منها:

١. نموذج البناء والتشغيل والنقل: (BOT) حيث يقوم القطاع الخاص ببناء وتشغيل المشروع لفترة معينة ثم نقله إلى القطاع العام.

٢. نموذج البناء والتشغيل والامتلاك: (BOO) في هذا النموذج يحتفظ القطاع الخاص بالملكية ويدير المشروع بشكل مستمر.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

٣. نموذج التشـــغيل والنقل: (OT) يركز هذا النموذج على نقل الإدارة التشـــغيلية لمرافق حكومية إلى القطاع الخاص[٢٤].

وتحقق الشـراكة بين القطاعين العام والخاص منافع في تقليل الأعباء المالية اذ إن الفائدة الأسـاسـية من الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي تقليل العبء المالي على الحكومة ورفع كفاءة المشاريع التي تتطلب استثمارات ضخمة ويمكن إجمال ذلك بما يلي:

أ. تحقيق تمويل خارجي

أحد أبرز الأهداف في هذه الشـــراكات هو تجنب تحميل الموازنة العامة أعباءً مالية إضـــافية بدلاً من تمويل المشـاريع العامة من الموازنة الحكومية، يمكن للقطاع الخاص توفير التمويل المطلوب ويسـهم هذا في تقليل العجز المالي العام.

ب. التوزيع الفعال للمخاطر

من خلال الشـــراكة يتم توزيع المخاطر بين القطاعين العام والخاص حيث يتحمل القطاع الخاص بعض المخاطر المتعلقة بالتنفيذ والتشغيل بينما يتحمل القطاع العام بعض المخاطر القانونية والتنظيمية.

ج. تحسين كفاءة الأداء

القطاع الخاص يتمتع بمرونة أكبر وكفاءة أعلى في إدارة المشـــاريع وتشـــغيلها من خلال شـــراكة فعالة يسـتطيع القطاع الخاص تحقيق مسـتويات أعلى من الكفاءة في إنجاز المشـاريع وضـمان جودتها مما يقلل الحاجة للتمويل الحكومي[٢٥].

د. تحفيز الاستثمار الخاص

يمكن للشـراكة بين القطاعين العام والخاص أن تجذب اسـتثمارات خارجية مما يقلل العبء على الموازنة العامة من خلال تحفيز الشركات الخاصة للاستثمار في مشروعات البنية التحتية ويمكن تحقيق نمو اقتصادي دون الحاجة إلى تمويل حكومي مباشر.

٣.آليات تقليل الأعباء المالية عبر الشراكة

تتعدد الآليات التي يمكن من خلالها تقليل الأعباء المالية على الموازنة العامة من خلال الشـــراكة بين القطاعين العام والخاص ومنها:

أ. تحديد مصادر تمويل المشروع

- التمويل الذاتي: يتولى القطاع الخاص تمويل المشـــروع بالكامل بينما يتفق مع الحكومة على الحصول على عوائد من المشروع.
- تمويل مختلط: يتم دمج التمويل من القطاعين العام والخاص حيث يساهم القطاع العام بنسبة محدودة في تمويل المشروع ويغطي القطاع الخاص الجزء الأكبر من التكلفة[٢٦].

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

ب. العوائد مقابل الخدمات

في بعض الحالات تلتزم الحكومة بدفع مقابل مالي للقطاع الخاص لقاء تقديم خدمات محددة في إطار الشراكة فعلى سبيل المثال قد تتعاقد الدولة على تشغيل طريق سريع أو محطة مياه مقابل دفعات مالية يتم الاتفاق عليها تعاقدياً الأمر الذي يخفف من الأعباء المالية المترتبة على تمويل المشروع بصورة مباشرة من الموازنة العامة.

ج. تقليل الفوائد المالية المستقبلية

من خلال الشراكات يتم تقليل الحاجة إلى إصدار سندات حكومية أو اقتراض الأموال عبر القروض التي ستتحمل الحكومة فوائد مالية كبيرة بدلاً من ذلك يتم دفع المقابل على أساس تدريجي بناءً على تحقيق الأهداف المتفق عليها في العقد.

وتواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص تحديات بالرغم من فوائد الشراكة حيث أن هناك تحديات قد تؤثر على فعاليتها في تقليل الأعباء المالية على الموازنة العامة[٢٧].

- عدم وضوح القوانين والتنظيمات: قد تواجه الشراكات تحديات في التنظيم القانوني وعدم وضوح القوانين مما يؤدي إلى تأخير تنفيذ المشاريع أو ارتفاع التكاليف.
- المخاطر السياسية: إذا كانت الحكومة تتعرض لتقلبات سياسية فقد تتأثر الشراكات وقد تتعرض المشاريع للعرقلة.[٢٨]
- قصر الأفق في بعض المشاريع: في بعض الأحيان قد لا تكون الشراكة مع القطاع الخاص الخيار الأفضل في المشاريع التي تتطلب تمويلًا طويل الأجل.
- الرقابة والإشراف:من المهم أن تكون هناك آليات رقابية فعالة لضمان التزام القطاع الخاص بشروط العقد.

اما عن دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق الاستدامة المالية فيكمن في اسهام الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحسين استدامة المشاريع المالية وتحقيق أهداف الحكومة في التوسع العمراني وتنمية البنية التحتية دون الإضرار بالموازنة العامة حيث يمكن أن تكون الشراكات محورية في تحسين قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية بدون أن تتحمل بالكامل العبء المالي لتلك المشاريع[٢٩].

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

المطلب الثاني

زيادة الإيرادات الحكومية

يمكن للحكومة تحقيق إيرادات إضافية من خلال تقاسم الأرباح مع القطاع الخاص أو فرض رسوم على الخدمات المقدمة الأمر الذي يعزز قدرة الدولة على تمويل مشـــاريع أخرى دون الحاجة إلى الاقتراض أو رفع الضرائب، ومن جانب آخر تسهم هذه الشراكة في تقليل الحاجة إلى الاقتراض الحكومي إذ إن، إشراك القطاع الخاص في تمويل المشاريع وتنفيذها يقلل من اعتماد الحكومة على القروض مما يخفف من عبء الدين العام ويساعد في تحسين التصنيف الائتماني للدولة وتعزيز الاستقرار المالي.

إضافة إلى ذلك فإن مشاركة القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ المشاريع تسهم في تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة وهو ما ينعكس إيجاباً على زيادة الإيرادات الضـــريبية للحكومة، ونتيجة لذلك ترتفع الإيرادات الضــريبية غير النفطية الأمر الذي يســهم في تقليل اعتماد العراق على العائدات النفطية كمصــدر رئيس للإيرادات العامة.

وفي هذا السياق تُعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) من الأساليب الحديثة التي اعتمدتها العديد من الدول لتطوير البنية التحتية وتحقيق النمو الاقتصـادي مع تقليل العبء المالي على الحكومات، أما في العراق الذي يواجه تحديات اقتصـادية كبيرة فتُعد هذه الشـراكة خياراً اسـتراتيجياً لزيادة الإيرادات الحكومية لما لها من دور في تحســين الكفاءة الاقتصـــادية وفتح فرص اســتثمارية جديدة وتعزيز الإيرادات من خلال مشاريع التنمية والاستثمار المشترك(٣٠).

حيث تساهم الشراكة بين القطاعين في زيادة الإيرادات الحكومية بطرق متعددة تتضمن:

أ. توسيع قاعدة الاستثمارات

من خلال الشـراكة مع القطاع الخاص يمكن جذب المزيد من الاسـتثمارات المحلية والدولية التي تسـاهم في زيادة الإيرادات من خلال:

الإيرادات الضريبية: يمكن أن تسهم المشاريع المدعومة من القطاع الخاص في زيادة الإيرادات الضريبية من خلال زيادة حجم النشاط الاقتصادي.

توسيع الفرص الاستثمارية: تمكن الشراكة الحكومة من جذب الاستثمارات في قطاعات مختلفة مثل البنية التحتية والنقل والطاقة والصحة والتعليم مما يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد.

ب. تنمية المشاريع ذات العوائد الكبيرة

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

من خلال الشراكة مع القطاع الخاص يمكن تمويل مشاريع ضخمة من خلال آليات مثل البناء والتشغيل والنقل (BOT) والبناء والتشغيل والامتلاك (BOO) والتي تتيح للقطاع الخاص تشغيل المشروع وجني العوائد ما يترتب عليه:

تحقيق إيرادات من العوائد المباشرة: مثل الإيرادات الناتجة عن تشغيل محطات الكهرباء أو شبكات الطرق السريعة.

زيادة الإيرادات غير الضريبية: يتم تقاسم الإيرادات الناتجة عن هذه المشاريع بين القطاعين العام والخاص ما يسهم في تعزيز الإيرادات الحكومية[٣١].

ج. تعزيز قدرات الحكومة في استغلال الأصول

تتيح الشراكة بين القطاعين الحكومة فرصة استغلال الأصول العامة بشكل أكثر فعالية:

– الإيرادات من تأجير الأصول: الحكومة قد تقوم بتأجير مرافقها العامة للقطاع الخاص لتشغيلها وتحقيق إيرادات من هذه الأصول.

–التخصيص الجزئي للموارد الحكومية: يمكن تخصيص بعض المشاريع الحكومية للقطاع الخاص بحيث تحصل الحكومة على إيرادات من ذلك التخصيص مع الحفاظ على الملكية العامة للأصول.

كما تسهم الشراكة بين القطاعين في زيادة الإيرادات الحكومية من خلال عدة آليات تشمل:

أ. تقاسم الإيرادات

في معظم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص يتم تقاسم الإيرادات بين الحكومة والشركات الخاصة على سبيل المثال في مشاريع الطرق السريعة أو الجسور يحصل القطاع الخاص على عوائد من الرسوم التي يدفعها المستخدمون بينما تحصل الحكومة على نسبة من هذه الإيرادات[٣٢].

وقد عززت تعليمات الاستثمار والشراكة بين الجهات الممولة مركزياً والقطاع الخاص رقم (١) لسنة ٢٠٢٤ هذا التوجه إذ نصت على تحديد نسبة أرباح الجهة الممولة مركزياً من عقد الشراكة وفقاً لتقدير مجلس الوزراء على أن يعاد تخصيص تلك الإيرادات ضمن موازنة الجهة المعنية من قبل وزارة المالية وهو ما يوفر أساساً قانونياً لرفد الموازنة العامة بإيرادات متحققة من مشاريع الشراكة ويسهم في تنويع موارد الجهات الحكومية وتعزيز قدرتها المالية[٣٣].

ب. الضرائب والرسوم

المشاريع المدعومة من الشراكة بين القطاعين تسهم في زيادة الإيرادات الضريبية في العراق مع دخول المزيد من الشركات الخاصة في مشاريع البنية التحتية فإن هناك زيادة في النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى:

–زيادة تحصيل الضرائب من الشركات العاملة.

–زيادة تحصيل الرسوم الحكومية من استخدام المرافق العامة مثل الرسوم على الطرق السريعة والموانئ.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

ج. زيادة الإيرادات من الخدمات العامة

من خلال تحسين الخدمات العامة ورفع جودتها عبر الشراكة مع القطاع الخاص يمكن أن يرتفع الطلب على هذه الخدمات وبالتالي تزداد الإيرادات الحكومية، فعلى سبيل المثال إذا قامت الحكومة بإنشاء مستشفيات خاصة ضمن إطار الشراكة مع القطاع الخاص فقد تسهم رسوم الخدمات الطبية في تعزيز الإيرادات العامة، وينطبق الأمر ذاته على قطاعي المياه والكهرباء إذ إن تحسين كفاءة الشبكات وجودة الخدمات المقدمة يؤدي إلى زيادة التزام الأسر والمستهلكين بسداد فواتير الخدمات مما ينعكس إيجاباً على الإيرادات الحكومية[٣٤].

ويرى الباحث أن نجاح الشـراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق أهدافها المالية لا يتحقق بمجرد إشـراك القطاع الخاص في تمويل المشـاريع أو تشـغيلها وإنما يتوقف على كفاءة إدارة عقود الشـراكة وقدرة الجهات الحكومية على التفاوض بما يضمن تحقيق عوائد مالية مناسبة للدولة وبما يحقق التوازن بين تشجيع الاستثمار وحماية المصلحة المالية العامة.

المبحث الثالث

التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين في العراق وتأثيرها على الموازنة

يُعد نظام الشـراكة بين القطاعين العام والخاص من الوسـائل الحديثة التي تسـعى الدول من خلالها إلى تطوير المشـاريع العامة وتحسـين مسـتوى الخدمات وتقليل الضـغط على الموازنة العامة إلا أن تطبيق هذا النظام في العراق يواجه جملة من التحديات المالية والقانونية والإدارية التي قد تؤثر على نجاح هذه الشراكات وتحقيق أهدافها الاقتصادية لذلك تبرز أهمية دراسة هذه التحديات وبيان أثرها على الإيرادات العامة والاستدامة المالية للدولة.

وانطلاقًا من ذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين تناولنا في المطلب الأول التحديات والمخاطر المالية التي تواجه الشـراكة بين القطاعين العام والخاص وأثرها على الموازنة العامة مع الإشـارة إلى بعض التجارب الدولية الناجحة، في حين خُصـص المطلب الثاني لبيان التعقيدات القانونية للشـراكة في العراق في ظل تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٢٤ وأثرها على الموازنة العامة.

المطلب الأول

التحديات والمخاطر المالية

تتمثل المخاطر المالية للشـراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق في عدم الاسـتقرار السـياسـي والاقتصـادي والافتقار إلى التشـريعات الواضـحة وتأخير تنفيذ المشـاريع وزيادة التكاليف بسـبب البيروقراطية مما يؤثر سلباً على العوائد المالية والاستدامة الاقتصادية.

ومن أبرز هذه المخاطر ما يأتي:

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

أ. عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي

يعد العراق من البلدان التي تواجه تحديات كبيرة في الاستقرار السياسي والاقتصادي هذا قد يؤدي إلى عدم ثقة المستثمرين في البيئة الاستثمارية في البلاد ما يحد من قدرتها على جذب الاستثمارات عبر الشراكات.

ب. البيئة القانونية والتنظيمية غير الكافية

غياب التشريعات القانونية الواضحة قد يؤدي إلى تأخير تنفيذ المشاريع أو إعاقة تنفيذ بعض المشاريع التي قد تساهم في زيادة الإيرادات الحكومية.

ج. الفساد وضعف الشفافية

يمكن أن تؤدي قضايا الفساد وضعف الشفافية في بعض الأحيان إلى فشل بعض الشراكات بين القطاعين مما يؤدي إلى تقليص الفوائد المحتملة وزيادة الإيرادات الحكومية[٣٥].

٥. سبل تعزيز فاعلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص وزيادة إيراداتها.

لتعظيم الفوائد الاقتصادية وزيادة الإيرادات الحكومية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يمكن اتخاذ مجموعة من الإجراءات من أبرزها تحسين البيئة القانونية والتنظيمية من خلال وضع قوانين وتشريعات تحفز القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الحيوية كما ينبغي تشجيع الاستثمارات الأجنبية عبر تعزيز الاستقرار السياسي وتقديم حوافز ضريبية وتسهيلات إدارية للمستثمرين.

كذلك يُعد تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد من العوامل الأساسية لنجاح مشاريع الشراكة إذ يسهم ذلك في ضمان استغلال الموارد المالية بكفاءة وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بصورة أكثر فاعلية.

وعلى الرغم من أهمية هذه الإجراءات في دعم الشراكة بين القطاعين إلا أن تطبيقها يواجه عدداً من التحديات المالية والإدارية والتي قد تؤثر في قدرة الحكومة على تحقيق الإيرادات المتوقعة من هذه الشراكات ومن أبرز هذه التحديات ما يأتي:

1. المخاطر المالية والمحاسبية

• في بعض الحالات قد تتحمل الحكومة التزامات مالية غير متوقعة إذا فشل المشروع أو تعرض لأزمات اقتصادية.

• قد تؤثر هذه الالتزامات على الاستدامة المالية للموازنة العامة.

2. تعقيدات العقود والتفاوض

• تحتاج الشراكات إلى عقود قانونية دقيقة لتحديد توزيع المخاطر والمسؤوليات المالية.

• أي خلل في صياغة العقود قد يؤدي إلى أعباء مالية إضافية على الحكومة[٣٦].

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

وفي إطار الحد من الآثار المالية السلبية المترتبة على إخلال الشريك الخاص بالتزاماته التعاقدية نصت تعليمات الاستثمار والشراكة بين الجهات الممولة مركزياً والقطاع الخاص رقم (١) لسنة ٢٠٢٤ على حق الجهة الممولة مركزياً في إنهاء عقد الشراكة وتحميل الشريك الخاص قيمة الأضرار التي لحقت بها وفقدان الفرصة البديلة عند تحقق حالات معينة حددتها التعليمات الأمر الذي يعكس حرص المشرع على حماية المال العام وتقليل الخسائر المالية التي قد تنعكس سلباً على الموازنة العامة[٣٧].

3. ضعف الشفافية والمساءلة

• قد تؤدي الشراكة إلى زيادة مخاطر الفساد إذا لم تكن هناك آليات رقابية صارمة لضمان النزاهة في إدارة الأموال العامة.

• من الضروري تعزيز أنظمة المراقبة المالية لضمان تحقيق الأهداف المرجوة من الشراكة.

4. تأثير الالتزامات طويلة الأجل على الموازنة

• بعض عقود الشراكة قد تمتد لسنوات عديدة مما يؤدي إلى تراكم التزامات مالية تؤثر على قدرة الحكومة على تمويل مشاريع جديدة، لذلك يجب تقييم كل شراكة من منظور التكلفة والفائدة طويلة الأجل[٣٨].

وهناك من التجارب الدولية الناجحة في الشراكة وتأثيرها على الموازنة منها:

1. تجربة المملكة المتحدة في مشاريع البنية التحتية

• استخدمت بريطانيا نموذج PPP في بناء المستشفيات والمدارس مما ساهم في تخفيف الضغط على الموازنة العامة وزيادة كفاءة الخدمات[٣٩].

تم تمويل هذه المشاريع من قبل القطاع الخاص مقابل دفعات مالية تلتزم الحكومة بسدادها وفقاً لأداء المشروع وشروط العقد.

2. تجربة ماليزيا في قطاع النقل

• ساعدت الشراكة مع القطاع الخاص في إنشاء شبكة متطورة من الطرق السريعة والقطارات دون الحاجة إلى استثمارات حكومية ضخمة[٤٠].

• استفادت الحكومة من تحصيل الرسوم على الطرق مما زاد من الإيرادات دون التأثير على الموازنة العامة.

3. تجربة الإمارات العربية المتحدة في الإسكان والطاقة

• استخدمت الإمارات نموذج الشراكة لتمويل مشاريع الطاقة والمياه مما أدى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي دون استنزاف الموارد الحكومية[٤١].

• عزز ذلك من استدامة الموازنة العامة وساعد في تنويع مصادر الإيرادات.

٤- تجربة في فرنسا

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

تُعدّ فرنســـا من أكثر الدول اعتماداً على نظام الشـــراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية إذ بدأت هذه التجربة منذ سنة ١٩٥٠ مع مشاريع تشييد الطرقات ومع مرور الوقت توسع نطاق عقود الشراكة، حيث بلغ عدد المشاريع الموقعة أكثر من ٩١ مشروعاً إلى غاية ٢٠١١، ومن أبرز الصيغ المعتمدة في فرنسا عقود البناء وتفويض المرفق العام إضافة إلى ظهور نموذج جديد مستوحى من التجربة البريطانية يتمثل في عقود التمويل الخاص للقطاع العمومي غير أنَ تطبيقه واجه بطئاً وتعقيداً نسـبياً داخل الإدارة الفرنسية[٤٢].

ويُعتبر قطاع النقل من أكثر القطاعات التي شهدت تطبيق مشاريع الشراكة إذ تُدار نسبة كبيرة من شبكة الطرقات الفرنسية من قبل القطاع الخاص حيث يتولى تسيير حوالي ٨٥٠٠ كلم من أصل ١١٠٠٠ كلم من الطرقات بمشاركة نحو ١٤ مؤسسة خاصة في حين تبقى الطرقات الوطنية الأخرى ممولة من طرف الدولة أما من الناحية القانونية فإن عقود البناء في فرنســا تقوم على مبدأ تفويض الإدارة للقطاع الخاص مع تحميله جزءاً من المخاطر المرتبطة بالمشروع[٤٣].

المطلب الثاني

التعقيدات القانونية للشراكة بين القطاعين العام والخاص واثرها على الموازنة في العراق في ظل تعليمات رقم ١ لسنة ٢٠٢٤

على الرغم من وجود الإطار القانوني فإن هناك العديد من التحديات القانونية التي قد تســاهم في تعقيد عملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق ومن هذه التحديات:

أ. عدم وضوح التشريعات القانونية

إحدى أبرز المشــكلات القانونية هي عدم وضــوح التشــريعات المتعلقة بالشــراكة بين القطاعين العام والخاص على الرغم من صـــدور تعليمات رقم ١ لســـنة ٢٠٢٤، التي تهدف إلى تنظيم العقود والإجراءات الخاصة بالشراكات الا انها قد تواجه بعض المستثمرين والمقاولين صعوبة في التكيف مع هذه القوانين بسبب غموض بعض البنود أو تداخلها مع قوانين أخرى مثل قوانين الاستثمار أو التعاقدات العامة.

كما أن معايير اختيار المشـــاريع وتقييمها قد لا تكون واضـــحة بالقدر الكافي مما يؤدي إلى تباين في تفسيرها وتطبيقها بين الأطراف المعنية، اضافة الى عدم وضوح الضمانات المالية التي تقدمها الحكومة قد يجعل القطاع الخاص متردداً في الدخول في هذه الشراكات[٤٤].

ويضـــاف الى ذلك ان مشـــاريع الشـــراكة تتطلب عادةً موافقات من عدة جهات حكومية مما يعقد عملية اتخاذ القرار مثل هذه الإجراءات يمكن أن تؤدي إلى تأخيرات كبيرة في تنفيذ المشاريع[٤٥].

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

ويرى الباحث أن تعدد الإجراءات الإدارية وتداخل الجهات المختصة بالموافقة على مشاريع الشراكة قد يؤديان إلى إطالة مدة إنجاز المعاملات وتأخير تنفيذ المشاريع الأمر الذي قد ينعكس سلباً على جاذبية البيئة الاستثمارية وفاعلية عقود الشراكة مما يستوجب العمل على تبسيط الإجراءات وتوحيد المرجعية الإدارية المختصة بهذه المشاريع كلما أمكن ذلك.

اما التحديات القانونية المتعلقة بالتمويل: قد تواجه الحكومة صعوبة في ترتيب القضايا القانونية المتعلقة بالتمويل الخارجي والضمانات التي تقدمها الحكومة للمستثمرين.

وفيما يخص مسألة القوانين المتضاربة والممارسات السابقة فيلاحظ ان الحكومة قد تواجه تعقيدات قانونية ناتجة عن التضارب بين القوانين المختلفة مثل قانون الاستثمار وقانون المناقصات العامة وقانون الشراكة بين القطاعين وفي بعض الحالات يمكن أن يتعارض تطبيق هذه القوانين مع بعضها البعض مما يخلق بيئة قانونية معقدة(٤٦).

ويرى الباحث أن تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٢٤ تمثل خطوة إيجابية نحو تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق إلا أن الاكتفاء بتنظيم هذا الموضوع من خلال تعليمات إدارية قد لا يكون كافياً بالنظر إلى ما تثيره عقود الشراكة من آثار مالية وقانونية طويلة الأمد، الأمر الذي يقتضي إصدار قانون خاص ينظم هذه العقود ويوفر إطاراً تشريعياً أكثر استقراراً ووضوحاً بما يعزز ثقة المستثمرين ويحد من الإشكالات الناجمة عن تداخل القواعد القانونية المنظمة للشراكة.

وفي بعض الحالات يمكن أن يواجه القطاع الخاص صعوبة في تحديد حقوق الملكية والتشغيل طويلة الأجل للمشاريع في ظل غياب قوانين واضحة تنظم انتقال ملكية الأصول بعد انتهاء العقود.

اما عن أثر التعقيدات القانونية على الموازنة العامة فانها يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الموازنة العامة في العراق وتؤدي إلى:

أ. تأخير تنفيذ المشاريع وتقليل العوائد المتوقعة

إذا كانت الإجراءات القانونية معقدة أو غير واضحة فقد يؤدي ذلك إلى تأخير في بدء تنفيذ المشاريع وهذا التأخير يترتب عليه تأجيل العوائد المتوقعة على الحكومة من الرسوم أو الضرائب الناتجة عن المشاريع مما يقلل من الإيرادات العامة التي كان من المفترض أن تُدرّ من خلال هذه الشراكات.

ب. زيادة التكاليف التشغيلية

التعقيدات القانونية قد تؤدي إلى تأخير في توقيع عقود الشراكة مما يؤدي إلى زيادة التكاليف التشغيلية في المشاريع وعلى سبيل المثال قد يتطلب الأمر تمديد فترات العقد أو زيادة الفوائد المالية المدفوعة للقطاع الخاص مما يؤثر على الموازنة العامة من خلال زيادة النفقات الحكومية.

ج. تقليص الثقة في البيئة الاستثمارية

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

التعقيدات القانونية قد تؤدي إلى انخفاض الثقة في بيئة الاســـتثمار لدى القطاع الخاص مما يؤدي إلى تراجع الاستثمارات في المشاريع الكبرى التي تعود بالنفع على الموازنة العامة وهذه الشراكات تعتمد على جذب المستثمرين الخاصين الذين قد يتحفظون على المشاركة في مشاريع إذا لم تكن القوانين والإجراءات واضحة وموثوقة.

ومن خلال ما تقدم يرى الباحث أن الشـــراكة بين القطاعين العام والخاص تمثل إحدى الأدوات الواعدة لدعم الموازنة العامة وتحســـين كفاءة إدارة المرافق العامة في العراق إلا أن نجاحها يتوقف على وجود إطار تشريعي متكامل وآليات رقابية فعالة تضمن تحقيق التوازن بين متطلبات الاستثمار وحماية المال العام.

الخاتمة

على الرغم من الفوائد العديدة التي يمكن أن تحققها الشـــراكة بين القطاعين العام والخاص فإنها تواجه تحديات كبيرة قد تؤثر على الموازنة العامة إذا لم تتم إدارتها بشـكل صـحيح ومن الضـروري تعزيز الأطر القانونية وتحسين الرقابة المالية وضمان بيئة استثمارية مستقرة لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الشراكة دون الإضرار بالاستقرار المالي للدولة، وعليه فأننا سنضع جملة من النتائج والتوصيات.

أولا: النتائج:-

١. توصل البحث إلى أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تمثل إحدى الوسائل التي اعتمدها المشرع العراقي لتخفيف الأعباء المالية الواقعة على الموازنة العامة من خلال إشـــراك القطاع الخاص في تمويل المشاريع العامة وتنفيذها وإدارتها.

٢. أظهرت الدراســة أن تعليمات الاســتثمار والشــراكة بين الجهات الممولة مركزياً والقطاع الخاص رقم (١) لســنة ٢٠٢٤ قد ربطت الشــراكة بصــورة مباشــرة بأهداف مالية تتمثل في تقليل النفقات العامة وزيادة الإيرادات الحكومية.

٣. توصل البحث الى ان الشراكة مع القطاع الخاص تسهم في الحد من الضغوطات المالية على الدولة من خلال مشــاركة القطاع الخاص في تمويل المشــاريع، الأمر الذي يخفف من الأعباء على الموازنة العامة ويتيح للحكومة إعادة توجيه مواردها إلى أولويات تنموية أخرى.

٤. تبين أن تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٢٤ منحت الجهات الممولة مركزياً حق الحصول على نسبة من أرباح مشاريع الشراكة بما يسهم في تعزيز مواردها المالية ودعم الموازنة العامة.

٥. توصــل البحث إلى أن توزيع المخاطر والمســؤوليات بين الجهة العامة والشــريك الخاص يُســهم في تقليل الأعباء والمخاطر المالية التي قد تتحملها الدولة عند تنفيذ المشاريع الكبرى بما يعزز كفاءة إدارة الموارد العامة.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

٦. توصل البحث إلى أن نجاح عقود الشراكة يتطلب وجود آليات رقابية فعالة ومستوى عالياً من الشفافية بما يسهم في حماية المال العام والحد من ممارسات الفساد وتعزيز المساءلة.

٧. كشفت الدراسة عن وجود عدد من التحديات القانونية والإدارية التي قد تحد من فاعلية مشاريع الشراكة من أبرزها تعدد الإجراءات الإدارية وتداخل بعض القواعد القانونية المنظمة لها.

٨. توصل البحث إلى أن تنظيم الشراكة من خلال تعليمات إدارية فقط قد لا يكون كافياً لمعالجة جميع الآثار القانونية والمالية المترتبة على عقود الشراكة طويلة الأمد مما يبرز الحاجة إلى إطار تشريعي أكثر شمولاً واستقراراً.

ثانيا: التوصيات:

١. إصدار قانون خاص ينظم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق، بما يوفر إطاراً تشريعياً متكاملاً ومستقراً ينظم حقوق والتزامات أطراف الشراكة وآليات الرقابة عليها.

٢. إنشاء جهة أو هيئة متخصصة تتولى الإشراف على عقود الشراكة ومتابعة تنفيذها بما يضمن الشفافية وحسن إدارة الموارد العامة.

٣. تطوير استراتيجيات مالية تضمن توزيعاً عادلاً ومتوازناً للمخاطر بين الدولة والقطاع الخاص بما يحافظ على الاستدامة المالية للموازنة العامة.

٤. وضع معايير محددة لتوزيع العوائد المالية الناشئة عن مشاريع الشراكة بما يحقق مصلحة الدولة ويدعم موارد الموازنة العامة.

٥. تعزيز آليات الرقابة المالية والإدارية ونشر العقود والتقارير المتعلقة بمشاريع الشراكة بما يسهم في دعم الشفافية والمساءلة والحد من الفساد.

٦.تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل تعدد الجهات المختصة بالموافقة على مشاريع الشراكة بما يسهم في تسريع تنفيذ المشاريع وتحسين البيئة الاستثمارية.

الهوامش

[1] تعليمات الاستثمار والشراكة بين الجهات الممولة مركزياً والقطاع الخاص رقم (١) لسنة ٢٠٢٤ الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم – (٢٤٢٧٧) لسنة ٢٠٢٤.

[٢]– دليل المجتمع المدني حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، ص٥٥–٥٦ متاح عبر الموقع الالكتروني:–

https://annd.org/uploads/publications/Civil_Society_Guide_on_Private-Public_Partnerships_Ar.pdf

[3] – وثيقة العهد الدولي مع العراق، رؤية مشتركة والتزامات متبادلة، بغداد ٢٠٠٧.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

(4) - Frank Gunter, Political economy of Iraq, Lehigh University, 2015.

(5) – حسين بلفوضيل، دور عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة وهران٢ محمد بن احمد، المجلد ٠١، العدد ٠٢ ، ٣١-١٢-٢٠٢٢ ، ص ٥٢.

(6) – سيف باجس الفواعير ، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص – مفهومها وطبيعتها القانونية : دراسة مقارنة، المجلة الدولية للقانون ، العدد ٢٢ ، ٢٠١٧ ، ص ٤.

(7) – صافة خيرة، الإطار القانوني للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في التشريع الجزائري دراسة مقارنة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد ٠٩، العدد ٠٢، جوان ٢٠٢٢، ص ٧٤٤.

(8) - AFD, Partenariat Public-Privé : Leçons d'expériences dans les pays en développement, France, 2008, p.3.

(9) – احمد سيد احمد محمود، التحكيم في عقود الشراكة، دار النهضة العربية، القاهرة, من دون سنة نشر، ٢٠١٦، ص٥٤.

(10) – بشار جميل عبد الهادي، العقد الإداري، الجوانب القانونية والإدارية والأدبية، دراسة تحليلية وحلول مقترحة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٥ ، ص٦١.

(11) – رجب محمود طاجن، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠.

(12) – فيصل زيدان سهر، الشراكة بين قطاعي الصناعة العام والخاص في ظل متطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص٧٥.

(13) – قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦.

(14) – تعليمات الاستثمار والشراكة بين الجهات الممولة مركزياً والقطاع الخاص رقم ١ لسنة ٢٠٢٤.

(15) – سعاد الشرقاوي، العقود الإدارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٠١.

(16)– انس جعفر، العقود الإدارية ط٦، دار النهضة العربية ، بني سويف ، مصر, ٢٠٢١ ، ص٨٢.

(١٧) – محمد بهجت فايد، إقامة المشروعات الاستثمارية وفقاً لنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T)، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٩٣.

(18)- Savas, E. S., Privatization and Public-Private Partnerships, Chatham House Publishers, New York, 2000, p. 5.

(19) – تعليمات الاستثمار والشراكة بين الجهات الممولة مركزياً والقطاع الخاص رقم (١) لسنة ٢٠٢٤، المادة (١٢).

(20) الامتثال القانوني واللوائح التنظيمية: ضمان الالتزام القانوني للشركات، متاح عبر الموقع – https://bcled.org/ .

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

[21] – المواد (٤، ٦، ٩، ١٠، ١١، ١٢) من تعليمات الاستثمار والشراكة بين الجهات الممولة مركزياً والقطاع الخاص رقم (١) لسنة ٢٠٢٤.

[22] – المادة (١) من تعليمات الاستثمار والشراكة بين الجهات الممولة مركزياً والقطاع الخاص رقم (١) لسنة ٢٠٢٤، الوقائع العراقية، العدد (٤٧٩٤)، ٢٠٢٤/٤/٢٩.

[23] –علاء جلوب فهد، الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في التنمية الاقتصادية للقطاع الصناعي العراقي، بحث الدبلوم العالي –كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد، ص٧٦.

[24] –سيف باجس الفواعير، مصدر سابق.

[25] – صلاح الدين، كاميليا، الطبيعة القانونية لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قانون الأونسيترا النموذجي والتشريعات) والتحكيم في منازعاتها، مصر – شرم PPPالعربية: دراسة تحليلية، ندوة الإطار القانوني لعقود المشاركة بين القطاعين العام والخاص (الشيخ، كانون أول، ٢٠١١، ص١٤٠–١٤١.

[26]– بشار جميل عبد الهادي، مصدر سابق، ص٢٠–٢١.

[27]– محمد خلف الجبوري، العقود الإدارية، (ط١))، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص٣٦–٥٥.

[28]– منى يونس فهد، اسراء حسين، دور الاستثمار السياحي في تفعيل المشاركة بين الشعب العام في العراق، بحث منشور في مجلة الإدارة العامة، العدد ١١٤، ٢٠١٨، ص ١٩.

[29]– غادة علي حمود، منى فاروق حجاج المشاركة بين الشعب الحكومي في التنمية الاجتماعية دراسة تطبيقية على المنطقة الجنوبية من المغرب، الشعب المصري للتفعيل والضيافة، المجلد الثاني ٣٢ العدد الأول ١٩٩٩، ص٣٢.

[30]–عبد الستار أبو غدة، عقد البناء والتفعيل والتفعيل في تعمير الشعب قافرة العامة، مجتمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة bagh(bot) ١٩، إمارة الشارقة دولة الإمارات العربية المتحدة، بلا سنة، ص٣.

[31] صفاء محمود السويلميين، الاختصاص القضائي لمنازعات العقود الإدارية، مجلة دراسات الشريعة والقانون، العدد الرابع والعشرون، السنة الأولى، ٢٠١٥، ص٥٩.

[32] عيسى محمد الغزالي، نظام البناء والتشغيل والتحويل BOT ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية، العدد ٣٥ ، نوفمبر ٢٠٠٤ ، ص ٤٦–٤٧.

[33] – المادة (١٧) من تعليمات الاستثمار والشراكة بين الجهات الممولة مركزياً والقطاع الخاص رقم (١) لسنة ٢٠٢٤.

[34] – يوسف محمود عدنان العربيد نظام البناء والتشغيل والتحويل bot ، مجلة الجامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٣٠ – العدد ٣ ، ٢٠٠٨ ، ص ١٨٢.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

(35)– بثينة المحتسب، رائدة أبو عيد الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال مؤتمرات، بحوث وأوراق عمل مؤتمر : الشراكة بين القطاعين العام والخاص، جامعة اليرموك الأردنية، إربد، الأردن، ٢٠٠٨، ص ٢٣.

(36)– عبد القادر غالب، ورسمة عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، اعمال ندوات (عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص) المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، ٢٠٠٨، ص ٢١٧.

(37) – المادة (١٥/أولاً) من تعليمات الاستثمار والشراكة بين الجهات الممولة مركزياً والقطاع الخاص رقم (١) لسنة ٢٠٢٤.

(38)– محمد صلاح، عبد الكريم البشير، أسلوب البوت كآلية لتشييد مشروعات البنية التحتية – تجارب دولية وعربية مختارة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خضرة بسكرة الجزائر ، العدد (١٧) ٢٠١٥، ص ١٨٠-١٧٤.

(39) - Les partenariats public-privé : une solution pour des services publics plus efficaces, Mémoire à la Commission des finances publiques de l'Assemblée nationale dans le cadre de la consultation générale, mémoirePPP.com.

(40) –بلال حموري، شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي، جسر التنمية، الكويت، ٢٠١٤ مجلد ١٢، العدد ١١٧، ص ٢.

(41) شكري رجب العشماوي، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر ضرورة اقتصادية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية – والاقتصادية، العدد١،٢٠١١، ص ٤٧٧.

(42) - Graham M winch, taking stock of ppp and PFI around the world, certified accountants educational trust, london, 2012;p38.

(43) - Conférence européenne des directeurs des routes, partenarias public-privé; Ed:secriteria générale de la CEDR, 2009.p26-29.

(44) –هاني الحوراني، الشراكة مع المجتمع كأحد أبعاد مسؤولية القطاع الخاص الاجتماعية ، مجلة اقتصاد وأسواق ٢٠٠٩ العدد ٨٩ ، ص ٥٢.

(45) –نادر فرجاني، القطاع العام والخاص في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نضمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، عمان، ديسمبر، ١٩٩٠، ص ١٠.

(46) – ابراهيم سعد الدين عبد الله ، ابراهيم حسن العيسوي ، التجارب القطرية العربية مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٣٩ ، ايلول ، ٢٠١٣، ص ٧٢.

المصادر

اولاً: الكتب القانونية والإدارية

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

١. احمد سيد احمد محمود، التحكيم في عقود الشراكة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٦.

٢. انس جعفر، العقود الإدارية، ط٦، دار النهضة العربية، بني سويف، مصر،٢٠٢١.

٣. بشـــار جميل عبد الهادي، العقد الإداري: الجوانب القانونية والإدارية والأدبية، دراســـة تحليلية وحلول مقترحة، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٥.

٤. رجب محمود طاجن، عقود الشـــراكة بين القطاعين العام والخاص، دار النهضـــــة العربية، القاهرة، ٢٠١٠.

٥. سعاد الشرقاوي، العقود الإدارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧.

٦. محمد بهجت فايد، إقامة المشروعات الاستثمارية وفقاً لنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T)، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.

٧. محمد خلف الجبوري، العقود الإدارية، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.

8-Savas, E. S., Privatization and Public-Private Partnerships, Chatham House Publishers, New York, 2000.

ثالثاً: الرسائل الجامعية والأطاريح

١. علاء جلوب فهد، الشـــراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في التنمية الاقتصـــادية للقطاع الصناعي العراقي، بحث دبلوم عالٍ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٢. فيصـــل زيدان ســـهر، الشـــراكة بين قطاعي الصـــناعة العام والخاص في ظل متطلبات الإصـــلاح الاقتصادي في العراق، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٤.

رابعاً: البحوث والدراسات المحكمة

١. إبراهيم ســـعد الدين عبد الله، إبراهيم حســـن العيســـوي، "التجارب القطرية العربية مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة"، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٣٩، أيلول ٢٠١٣.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

٢. بثينة المحتسب، رائدة أبو عيد، "الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة"، ضمن أعمال مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٨.

٣. بلال حموري، "شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي"، جسر التنمية، الكويت، المجلد ١٢، العدد ١١٧، ٢٠١٤.

٤. حسين بلفوضيل، "دور عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة الاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة وهران ٢ محمد بن أحمد، المجلد ١، العدد ٢، ٢٠٢٢.

٥. سيف باجس الفواعير، "عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص: مفهومها وطبيعتها القانونية – دراسة مقارنة"، المجلة الدولية للقانون، العدد ٢٢، ٢٠١٧.

٦. شكري رجب العشماوي، "الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر ضرورة اقتصادية"، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، العدد ١، ٢٠١١.

٧. صلاح الدين كاميليا، "الطبيعة القانونية لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قانون الأونسيترال النموذجي والتشريعات العربية: دراسة تحليلية"، ضمن ندوة الإطار القانوني لعقود المشاركة بين القطاعين العام والخاص (PPP) والتحكيم في منازعاتها، شرم الشيخ، مصر، كانون الأول ٢٠١١.

٨. صافة خيرة، "الإطار القانوني للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في التشريع الجزائري: دراسة مقارنة"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد ٩، العدد ٢، ٢٠٢٢.

٩. صفاء محمود السويلميين، "الاختصاص القضائي لمنازعات العقود الإدارية"، مجلة دراسات الشريعة والقانون، العدد ٢٤، السنة الأولى، ٢٠١٥.

١٠. عبد القادر غالب، "حوكمة عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص"، ضمن أعمال ندوة عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ٢٠٠٨.

١١. عيسى محمد الغزالي، "نظام البناء والتشغيل والتحويل BOT"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد ٣٥، نوفمبر ٢٠٠٤.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

١٢. غادة علي حمود، منى فاروق حجاج، "المشـــاركة بين القطاع الحكومي والخاص في التنمية الاجتماعية: دراســة تطبيقية على المنطقة الجنوبية من المغرب"، المجلة المصــرية للتنمية والتخطيط، المجلد ٣٢، العدد ١، ١٩٩٩.

١٣. محمد صـلاح، عبد الكريم البشير، "أسلوب البوت كآلية لتشييد مشروعات البنية التحتية – تجارب دولية وعربية مختارة"، مجلة أبحاث اقتصـــادية وإدارية، جامعة محمد خيضـــر بســـكرة، الجزائر، العدد ١٧، ٢٠١٥.

١٤. منى يونس فهد، إسـراء حسـين، "دور الاسـتثمار السـياحي في تفعيل المشـاركة بين القطاع العام والخاص في العراق"، مجلة الإدارة العامة، العدد ١١٤، ٢٠١٨.

١٥. نادر فرجاني، "القطاع العام والخاص في الوطن العربي"، ضـــمن بحوث ومناقشـــات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – عمان، ١٩٩٠.

١٦. هاني الحوراني، "الشـــراكة مع المجتمع كأحد أبعاد مســـؤولية القطاع الخاص الاجتماعية"، مجلة اقتصاد وأسواق، العدد ٨٩، ٢٠٠٩.

١٧. يوسف محمود عدنان العربيد، "نظام البناء والتشغيل والتحويل BOT"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٠، العدد ٣، ٢٠٠٨.

خامساً: التشريعات والوثائق الرسمية العراقية والدولية

١. تعليمات الاستثمار والشراكة بين الجهات الممولة مركزياً والقطاع الخاص رقم (١) لسنة ٢٠٢٤.

٢. قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦.

٣. وثيقة العهد الدولي مع العراق: رؤية مشتركة والتزامات متبادلة، بغداد، ٢٠٠٧.

سادساً: المصادر الأجنبية:-

1. AFD, Partenariat Public-Privé : Leçons d'expériences dans les pays en développement, France, 2008.
2. Conférence européenne des directeurs des routes (CEDR), Partenariats Public-Privé, 2009.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

3. Frank Gunter, Political Economy of Iraq, Lehigh University, 2015.
4. 4-Graham M. Winch, Taking Stock of PPP and PFI Around the World, Certified Accountants Educational Trust, London, 2012.
5. Les partenariats public-privé : une solution pour des services publics plus efficaces, Mémoire à la Commission des finances publiques de l'Assemblée nationale.
6. Savas, E. S., Privatization and Public-Private Partnerships, Chatham House Publishers, New York, 2000.

سابعاً: الأدلة والمصادر الإلكترونية

١. إبراهيم، "الامتثال القانوني واللوائح التنظيمية: ضمان الالتزام القانوني للشركات:- https://bcled.org/?utm_source=chatgpt.com [منصة BCLED) القانونية]

٢. دليل المجتمع المدني حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص:-

https://annd.org/uploads/publications/Civil_Society_Guide_on_Private-Public_Partnerships_Ar.pdf?utm_source=chatgpt.com

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م